الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4328 | الإثنين | 26 ذي الحجة 1443 هـ | 25 يوليو 2022 م | السنة الخامسة عشرة

الأمير محمد بن سلمان ورئيس كازاخستان يبحثان تعزيز التعاون

السعودية تطالب «يوتيوب» بإزالة الإعلانات المخالفة للمبادئ الإسلامية

الرياض – «وكالات» : عقد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، في الديوان الملكي بقصر السلام في جدة، صباح أمس الأحد، اجتماعاً مع رئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف، الذي يزور المملكة حالياً، استعرضا خلاله أوجه التعاون في شتى المجالات بين البلدين.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية «واس» اليوم، أن ولي العهد عقد مع رئيس كازاخستان جلسة مباحثات رسمية، جرى خلالها استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وأوجه التعاون في شتى المجالات، إضافة إلى استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وكان الرئيس الكازاخستاني وصل إلى جدة السبت في زيارة للسعودية تدوم يومين، وقال مصدر في سفارة كازاخستان لدى الرياض أن محادثات الجانبين سوف تتناول تطورات الحرب بين روسيا وأوكرانيا والمساعي الدولية لإيقافها، وتطورات مفاوضات الملف النووي الإيراني وأزمة الطاقة، إلى جانب استعراض مسار التعاون بين البلدين في ضوء الاتفاقات المبرمة بينهما، من خلال الاستفادة الكاملة من الفرص غير المسبوقة التي توفرها رؤية المملكة 2030، تحت مظلة اللجنة السعودية الكازاخستانية المشتركة.

وكشف أن وفد بلاده سيعرض خلال الزيارة فرص الاستثمار المواتية لتنفيذ المشاريع المشتركة في كازاخستان، في المجالات الزراعية والبتروكيماوية والسياحة والتعدين مع التركيز على تعزيز العلاقات الاستثمارية الثنائية والشراكات طويلة الأجل بين القطاع الخاص في البلدين.

من ناحية أخرى طالبت السلطات السعودية من منصة «يوتيوب» إزالة الإعلانات المخالفة خاصة وأنها تتعلق بالقيم والمبادئ الإسلامية.

وقالت هيئة الإعلام المرئي والمسموع وهيئة الاتصالات السعودية في بيان لها، نشرته الصحف السعودية المحلية أمس الأحد: «تأكيداً من الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات على التزام مختلف منصات المحتوى الرقمي بالضوابط والأنظمة المعمول بها في المملكة، وبناءً على المتابعة فإنه قد لوحظ قيام منصة يوتيوب (التابعة لشركة غوغل) بعرض إعلانات موجهة لمستخدميها داخل المملكة تضمّن بثها محتوى يتعارض مع القيم والمبادئ الإسلامية والمجتمعية ومخالفاً لضوابط المحتوى الإعلامي بالمملكة وسياسة منصة يوتيوب».

وتابع البيان أنه «بناء عليه، فقد طلبت هيئة الإعلام المرئي والمسموع وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات من المنصة إزالة تلك الإعلانات والالتزام بالأنظمة، كما سيتم متابعة التزامها»، مؤكدةً في حال استمرار بث المحتوى المخالف سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وفقاً لنظامي الاتصالات والإعلام المرئي والمسموع.

وجاء تحذير السلطات السعودية إلى «يوتيوب» بعد أن كثرت الشكاوى من إعلانات يوتيوب الخادشة للحياء، والتي لا تتناسب مع الذوق العام.

ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان رفقة رئيس كازاخستان

إصابة 11 طفلاً يمنياً بقصف حوثي على تعز

قصف على تعز

«وكالات» : أصيب 11 طفلاً بعضهم تعرضوا لجراح خطيرة، مساء السبت، بقصف شنه الحوثيون على حي سكني في محافظة تعز جنوب غربي اليمن.

وقال مصدر أمني، لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) إن «مليشيا الحوثي المدعومة من إيران أطلقت قذيفة صاروخية على حي الروضة السكني في مدينة تعز».

وأضاف المصدر: «القصف الحوثي يأتي ضمن الخروقات التي تنفذها المليشيا بشكل مستمر، رغم التزام الجيش بالهدنة».

ولم يصدر أي تعليق فوري من قبل جماعة الحوثي حول هذه الحادثة.

يشار إلى أنه تم تمديد الهدنة في اليمن لمدة شهرين، في مطلع يونيو الماضي، بعد انقضاء مدتها الأصلية التي بدأت مطلع أبريل الماضي.

من جهة أخرى كشفت مصادر موثوقة في صنعاء لصحيفة عكاظ السعودية السبت، أن ميليشيا الحوثي تواجه تمرداً داخلياً بعد رفض العشرات من قاداته الميدانيين العودة إلى الجبهات، موضحة أن الأمن الوقائي الحوثي اعتقل عدداً من قيادات الميليشيا وأودعهم السجن بتهمة الخيانة خلال اليومين الماضيين.

وأفادت المصادر أن الميليشيا شكلت محاكم عسكرية مستعجلة للقيادات والجنود المتمردين الذين يتجاوز عددهم 180 ضابطاً وجندياً وتهدد أسرهم بتصفيتهم، مبينة أن المحكمة الحوثية أوكل لها محاكمة الضباط والجنود الذين عملوا مع الشرعية وعادوا إلى صنعاء بناء على ضمانات بعدم المساس بهم خلال الفترة الماضية.

وتوقعت المصادر أن تشهد الأيام القليلة المقبلة حملات اعتقالات واسعة في صنعاء وعدد من المحافظات الواقعة تحت سيطرة الميليشيا لجنود الجيش اليمني، لما قبل الانقلاب وكذلك للمتقاعدين الذين يرفضون حتى اليوم الاشتراك مع الميليشيا في حربها العبثية ويصرون على البقاء في منازلهم، لافتة إلى أن هناك ضباطاً وجنوداً كانت الميليشيا الحوثية قد اعتقلتهم خلال السنوات الماضية ولا تعلم أسرهم عنهم أي معلومات حتى اللحظة.

سوريا: قتلى وجرحى باستهداف صاروخي لاحتفال بافتتاح كنيسة

الرئيس الروسي خلال زيارته لكنيسة آية صوفيا في سوريا

«وكالات» : أفادت وكالة الأنباء الحكومية السورية (سانا) أمس الأحد بسقوط قتلى وجرحى جراء صاروخ استهدف تجمعاً حاشداً في مدينة السقيلبية بريف حماة.

وأضافت أن «إرهابيين استهدفوا بصاروخ احتفالاً دينياً بمناسبة افتتاح كنيسة آية صوفيا في المدينة».

الشرطة تعيد اليوم فتح مكتب رئيس سريلانكا

أفراد من الشرطة السيرلانكية

«وكالات» : أكدت الشرطة أن المكتب الرئاسي المحاصر في سريلانكا سيعاد فتحه اليوم الإثنين، بعد أيام من فض التظاهرة المناهضة للحكومة عبر حملة عسكرية أثارت إدانات دولية.

واستولى متظاهرون غاضبون من الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة، على المبنى الذي يعود إلى الحقبة الاستعمارية في وقت سابق من هذا الشهر.

واضطر الرئيس السابق للفرار عندما اقتحم عشرات آلاف المحتجين مقرّه الرسمي بعد تظاهرات استمرّت أشهراً في كل أنحاء البلاد، مطالبين باستقالته بسبب الأزمة الاقتصادية.

وتمكن من السفر إلى سنغافورة. وأرسل من هناك نص استقالته.

واقتحم عناصر الوحدات الأمنية والعسكرية المقر الرئاسي بعد منتصف ليل الجمعة السبت مسلّحين بهراوات وأسلحة بناء على أوامر من خليفة رجاباكسا، رانيل ويكريميسينغه.

انطلاق التصويت على الاستفتاء الجديد في تونس.. من سيدني

لوحة إعلانية عن موعد استفتاء تونس

«وكالات» : في الوقت الذي يطالب فيه الرئيس قيس سعيد الناخبين بالموافقة على دستور جديد اليوم الإثنين يمنحه سلطات أكبر، انطلقت أمس الأول السبت عملية التصويت على مشروع الدستور الجديد في مكاتب الاقتراع خارج تونس.

وقالت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التونسية، إن هذه الجولة بدأت في مدينة سيدني الأسترالية، وتمتد لـ3 أيام وهي 23 و24 و25 يوليو الجاري، وأوضحت أن نهاية عملية الاقتراع في الخارج ستكون في مدينة سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا الأمريكية.

وأكدت الهيئة أن عملية الاستفتاء ستتم في 46 دولة، وستكون غالبية مراكز الاقتراع في السفارات والقنصليات التونسية والبالغ عددها 298 مركز اقتراع و378 مكتب اقتراع، بحسب أرقام الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

وترافق عملية التصويت بالخارج مخاوف من ضعف الإقبال، في ظل عودة أغلب التونسيين المقيمين في المهجر إلى البلاد، بمناسبة العطلة الصيفية، وذلك على غرار الانتخابات البرلمانية والرئاسية السابقة.

وكذلك سيصوّت التونسيون بالخارج قبل 48 ساعة على بدء عملية الاقتراع بالداخل، التي دعت لها هيئة الانتخابات أكثر من 9 ملايين شخص مسجل في الاستفتاء، وستجرى في حوالي 4500 مركز اقتراع تضم 11200 مكتب اقتراع، ويشرف على تأمينها ما لا يقل عن 60 ألفاً بين أمنيين وعسكريين، ونقلت الوكالة عن خبراء قولهم إن «نسبة المشاركة ستكون ضعيفة على الأرجح نظراً للمسار المثير للجدل خلال إعداد مسودة الدستور الجديد».

وبدورها، توقعت صحيفة «ذا إيكونوميست» أن يكون الإقبال على الاستفتاء الدستوري ضعيفاً في تونس، بسبب عدة عوامل ومنها انخفاض نسب إقبال الناخبين عموماً في انتخابات سابقة.

وقالت الصحيفة إنه «في الـ 25 من يوليو (تموز) الجاري، سيشارك بعض التونسيين بالاستفتاء في يوم بمنتصف صيف شديد الحرارة، وهو وقت لا يرغب فيه الكثيرون بالوقوف في طوابير أمام مراكز الاقتراع»، وعزت توقعاتها إلى أن مشروع الدستور الجديد سيحول النظام البرلماني التونسي إلى رئاسي، بعد نحو 12 عاماً من إطاحة التونسيين بديكتاتور بن علي خلال الثورة الأولى للربيع العربي.

وأشارت تقارير إخبارية إلى أن مشروع الدستور الجديد سيقوي من صلاحيات الرئيس ويسمح له وليس لرئيس الوزراء، بتعيين الوزراء وإقالتهم وإعلان حالة الطوارئ إلى أجل غير مسمى، كما لن يتمكن نواب البرلمان من استجواب الرئيس، وسيخسرون حصانتهم البرلمانية، وقد يكونون عرضة للمحاكمة في حال ارتكابهم أخطاء.

ومن جهتها، ذكرت صحيفة العرب اللندنية أن حركة النهضة الإسلامية وحلفاؤها لم تنجح سوى في تحشيد أعداد صغيرة من المتظاهرين بهدف التشويش على الاستفتاء المقرر اليوم الإثنين، في خطوة قال مراقبون محليون إنها تظهر تراجع شعبية الحركة.

وأضاف المراقبون أن «حركة النهضة والمجموعات الحليفة لها فقدت مع الوقت أيّ تأثير لها على الشارع، ولا يمكنها التشويش على الاستفتاء»، لافتين إلى أنه حتى لو كان الإقبال محدوداً فإن ذلك لا يعود إلى خطاب المعارضة المغضوب عليها شعبياً، وإنما إلى مشاغل الناس الذين تضغط عليهم الظروف الاقتصادية الصعبة وخاصة في ظل ارتفاع الأسعار.

وأوضحوا أن الحركة فشلت في تجميع أنصارها الذين فضل الكثير منهم الانسحاب من معركتها مع الرئيس سعيد، وباتوا يرون فيها معركة بلا فائدة خاصة أنها تضع الحركة في مواجهة مباشرة مع الشعب التونسي.

وأجمع مراقبون على أن مشروع الدستور الجديد، يقلب العديد من المكاسب الديمقراطية لدستور 2014 الذي ألغاه سعيد بحكم الأمر الواقع، ويحكم الرئيس تونس بموجب مراسيم منذ يوليو من العام الماضي.

ولا يضع مشروع الدستور أي قيود على السلطات الرئاسية، كما لا توجد أي وسيلة لعزله في البرلمان أو من قبل أي مؤسسة أخرى، علاوة على ذلك، فإن الرئيس هو الذي يختار رئيس الوزراء والوزراء، ويمكنه إقالتهم، ويمكنه أيضاً حل البرلمان في حال سعيه لسحب الثقة من الحكومة.

وتقرّ شخصيات حقوقية بوجود عدة بوادر لدحر المنظومة السابقة فعليا، مطالبة بضرورة وجود ضمانات لتحسين مرحلة ما بعد الاستفتاء في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.